

خارج الفقہ

۳۹

۹۴-۹-۲۸ اقسام الحج

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

أقسام الحج

- القول فى أقسام الحج
- وهى ثلاثة: تمتع و قران و أفراد، و الأول فرض من كان بعيدا عن مكة، و الآخران فرض من كان حاضرا أى غير بعيد، و حد البعد ثمانية و أربعون ميلا من كل جانب على الأقوى من مكة، و من كان على نفس الحد فالظاهر أن وظيفته التمتع، و لو شك فى أن منزله فى الحد أو الخارج وجب عليه الفحص، و مع عدم تمكنه يراعى الاحتياط، ثم إن ما مر إنما هو بالنسبة إلى حجة الإسلام، و أما الحج النذرى و شبهه فله نذر أى قسم شاء، و كذا حال شقيقه، و أما الافسادى فتابع لما أفسده.

أقسام الحج

- القول فى أقسام الحج
- وهى ثلاثة: تمتع و قران و إفراد، و الأول فرض من كان بعيدا عن مكة، و الآخران فرض من كان حاضرا أى غير بعيد،

أقسام الحج

- فصل ٨ فى أقسام الحج
- وهى ثلاثة بالإجماع و الأخبار تمتع و قران و إفراد و الأول فرض من كان بعيدا عن مكة و الآخران فرض من كان حاضرا أى غير بعيد

- القول فى أقسام الحج
- وهى ثلاثة: تمتع و قران و أفراد، و الأول فرض من كان بعيدا عن مكة، و الآخران فرض من كان حاضرا أى غير بعيد،
- و حد البعد ثمانية و أربعون ميلا من كل جانب على الأقوى من مكة،

- و حد البعد الموجب للأول ثمانية و أربعون ميلا من كل جانب على المشهور الأقوى
- لصحيحة زرارة عن أبي جعفر ع: قلت له قول الله عز و جل في كتابه ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَقَالَ ع يعنى أهل مكة ليس عليهم متعة كل من كان أهله دون ثمانية و أربعين ميلا ذات عرق و عسفان كما يدور حول مكة فهو ممن دخل فى هذه الآية و كل من كان أهله وراء ذلك فعليه المتعة

- و خبره عنه ع:
- سألته عن قول الله عز و جل ذلك إلخ قال لأهل مكة ليس لهم متعة و لا عليهم عمرة قلت فما حد ذلك قال ثمانية و أربعون ميلا من جميع نواحي مكة دون عسفان و ذات عرق
- و يستفاد أيضا من جملة من أخبار آخر

حد البعد

- و القول بأن حده اثنا عشر ميلا من كل جانب كما عليه جماعة ضعيف لا دليل عليه إلا الأصل فإن مقتضى جملة من الأخبار وجوب التمتع على كل أحد و القدر المتيقن الخارج منها من كان دون الحد المذكور و هو مقطوع بما مر
- أو دعوى أن الحاضر مقابل للمسافر و السفر أربعة فراسخ و هو كما ترى
- أو دعوى أن الحاضر المعلق عليه وجوب غير التمتع أمر عرفي و العرف لا يساعد على أزيد من اثني عشر ميلا و هذا أيضا كما ترى
- كما أن دعوى أن المراد من ثمانية و أربعين التوزيع على الجهات الأربع فيكون من كل جهة اثنا عشر ميلا منافية لظاهر تلك الأخبار

- و أما صحيحة حريز الدالة على أن حد البعد ثمانية عشر ميلا فلا عامل بها
- كما لا عامل بصحیحتی حماد بن عثمان و الحلبي الدالتين على أن الحاضر من كان دون المواقيت إلى مكة
- و هل يعتبر الحد المذكور من مكة أو من المسجد وجهان أقربهما الأول

• فصل في أقسام الحجّ و هي ثلاثة بالإجماع و الأخبار: تمتّع و قران و أفراد، و الأوّل فرض من كان بعيداً عن مكة، و الآخران فرض من كان حاضراً، أى غير بعيد، و حدّ البعد الموجب للأوّل ثمانية و أربعون ميلاً من كل جانب على المشهور (١) الأقوي، لصحيحة زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) قلت له قول الله عزّ و جل في كتابه ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فقال (عليه السلام) يعنى أهل مكة ليس عليهم متعة، كل من كان أهله دون ثمانية و أربعين ميلاً ذات عرق و عسفان كما يدور حول مكة فهو ممن دخل في هذه الآية، و كل من كان أهله وراء ذلك فعليه المتعة.

(١) الشهرة غير معلومة. (الإمام الخميني).

- و خبره عنه (عليه السلام) سألته عن قول الله عزّ و جلّ ذلك إلخ قال: لأهل مكة ليس لهم متعة و لا عليهم عمرة، قلت: فما حدّ ذلك؟ قال: ثمانية و أربعون ميلاً من جميع نواحي مكة دون عسفان و ذات عرق.
- و يستفاد أيضاً من جملة (٢) من أخبار أخر.
- (٢) محلّ تأمل. (الإمام الخميني).

حد البعد

- و القول بأنَّ حدَّه اثنا عشر ميلاً من كلِّ جانب كما عليه جماعة ضعيف، لا دليل عليه إلا الأصل، فإن مقتضى جملة من الأخبار وجوب التمتع على كل أحد (٣) و إقدر المتيقن الخارج منها من كان دون الحد المذكور، و هو مقطوع بما مر، أو دعوى إن الحاضر مقابل للمسافر، و السفر أربعة فراسخ، و هو كما ترى، أو دعوى أن الحاضر المعلق عليه وجوب غير التمتع أمر عرفي، و العرف لا يسايد على أزيد من اثني عشر ميلاً، و هذا أيضاً كما ترى، كما أن دعوى أن المراد من ثمانية و أربعين التوزيع على الجهات الأربع فيكون من كل جهة اثنا عشر ميلاً منافية لظاهر تلك الأخبار،
- (٣) محل إشكال. (الإمام الخميني).
- بل الظاهر أن الأخبار بأسرها ناظرة إلى بيان مصداق الآية و هو من لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام فلا عموم لها للحاضرين حتى توجب المتعة على كل أحد. (الكلبايگاني).

- و أمّا صحيحة حريز الدالة على أنّ حدّ البعد ثمانية عشر ميلاً فلا عامل بها، كما لا عامل (١) بصحيحته حماد بن عثمان و الحلبيّ الدالّتين على أنّ الحاضر من كان دون المواقيت (٢) إلى مكة، و هل يعتبر الحدّ المذكور من مكة أو من المسجد؟ وجهان، أقربهما الأوّل، و من كان على نفس الحدّ فالظاهر أنّ وظيفته التمتع، لتعليق حكم الأفراد و القرآن على ما دون الحدّ، و لو شكّ في كون منزله في الحدّ أو خارجه وجب عليه الفحص، و مع عدم تمكنه يراعى الاحتياط، و إن كان لا يبعد (٣) القول بأنه يجري عليه حكم الخارج فيجب عليه التمتع،

- (١) و جهّهما في الوسائل بما يوافق روايتي زرارة و هو مع صدق دعواه وجيه. (الإمام الخميني).
- (٢) إلّا أنّ يقال بأنّ المقصود دون كل المواقيت فإنّ أقربها إلى مكة ذات عرق و هو ثمانية و أربعون ميلاً. (الكلّبايگاني).
- (٣) لا يخلو من إشكال و ليس هذا نظير الشكّ في مسافة القصر فإنّ موضوع وجوب الإتمام و هو عدم المسافرة إلى ثمانية فراسخ مستصحب هناك بخلافه هنا. (البروجردى).
- فيه إشكال ظاهر و قياسه مع الفارق بل المقام أسوء حالاً من التمسك بالعامّ في الشبهة المصداقيّة لما مر من الإشكال في ثبوت عامّ خال عن المناقشة. (الإمام الخميني).

- لا يخلو عن إشكال. (الخوانسارى).
- بل بعيد فإن التمسك بالعموم فى المقامين تمسك بالعام فى الشبهة المصدقية و أمّا فى الشكّ فى المسافة فاستصحاب التمام حكماً أو موضوعاً جار بلا مانع و لا ربط له بالمقام. (الكلبايگانى).
- فيه إشكال بل منع و لا سبيل إلى مقايسة المقام بالشكّ فى المسافة. (النائينى).
- بل يبعد. (الشيرازى).
- هذا هو الصحيح و عليه فلا يجب الفحص مع الشكّ كما لا يجب الاحتياط مع عدم التمكن منه. (الخوئى).
-
- العروة الوثقى (المحشى)، ج ٤، ص: ٦٠٢
- لأنّ غيره معلق على عنوان الحاضر، و هو مشكوك فيكون كما لو شكّ فى أنّ المسافة ثمانية فراسخ أولاً، فإنّه يصلّى تماماً، لأنّ القصر معلق على السفر (١) و هو مشكوك ثمّ ما ذكر إنّما هو بالنسبة إلى حجة الإسلام حيث لا يجزى للبعيد إلا التمتع، و لا للحاضر إلا الأفراد أو القرآن، و أمّا بالنسبة إلى الحجّ الندبىّ فيجوز لكل من البعيد و الحاضر كل من الأقسام الثلاثة بلا إشكال، و إن كان الأفضل اختيار التمتع، و كذا بالنسبة إلى الواجب غير حجة الإسلام كالحجّ النذرى و غيره (٢).
- (١) بل لاستصحاب الموضوع أو حكم التمام الغير الجارى فى المقام فوجب عليه الاحتياط. (الأصفهانى).
- (٢) أى له نذر أى قسم شاء و كذا حال شقيقه و هو المراد من غيره لا الإفسادى لأنّه تابع لما أفسده. (الإمام الخمينى).
- إذا أطلق النذر و كذا شبه النذر و القضاء تابع لما أفسده. (الكلبايگانى).
- فيما إذا أطلق النذر و شبهه و أمّا حجة القضاء فهو تابع لما أفسده. (البروجردى).

- («قال دام ظلّه»: و حدّه (ای حدّ من لیس حاضری مکة) من بعد عنها، بثمانیة و أربعین میلا، من کل جانب، و قیل: اثنا عشر فصاعداً، من کل جانب.

- ذهب الشيخ في النهاية و التهذيب، و المفيد في المقنعة إلى الأول، تمسّكا بما رواه حرّيز، عن زرارة قال: قلت لأبي جعفر عليه السّلام: قول الله عزّ و جلّ في كتابه ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام، قال: - يعني أهل مكة - ليس عليهم متعة، كل من كان أهله دون ثمانية و أربعين ميلا، ذات عرق و عسفان، كما يدور حول مكة، فهو ممن دخل في هذه الآية، و كل من كان أهله وراء ذلك، فعليه (فعلهم خ) المتعة «١».

- و الذى أراه، انّ بين القولين عدم التنافى، و ذلك لأنّ قوله عليه السلام: (ثمانية و أربعين) محمول على أربعة جوانب، فمن كل جانب يكون اثنا عشر ميلا، يدلّ على ذلك لفظ الرواية: (كما يدور حول مكة) و قد صرح بذلك الفقيه، محمد بن على بن بابويه فى من لا يحضره الفقيه، قال: و حدّ حاضرى المسجد الحرام - أهل مكة و حواليتها - على ثمانية و أربعين ميلا، و كذا أبوه على بن بابويه فى رسالته ذهب اليه.

- و إليه ذهب المتأخر، قال: و حدّه من كان بينه و بين المسجد الحرام ثمانية و أربعون ميلا، من اربع جوانب البيت، من كل جانب اثنا عشر ميلا.
- و إذا تقرر هذا، فهل إذا كان على رأس اثنا عشر ميلا، يكون من أهل التمتع؟
- ظاهر كلام الشيخ و ابني بابويه و ابى الصلاح: لا، و يفوح من كلام المتأخر: (نعم)، و هو الأقرب.

- بَابُ وَجُوهِ الْحَاجِّ
- ٢٥٤٥ رَوَى مَنْصُورٌ الصَّيْقَلُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْحَاجُّ عِنْدَنَا عَلَيُّ ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ حَاجٌّ مُتَمَتِّعٌ وَ حَاجٌّ مُفْرِدٌ لِلْحَجِّ وَ سَائِقٌ لِلْهُدَى وَ السَّائِقُ هُوَ الْقَارِنُ

- وَ لَا يَجُوزُ لِأَهْلِ مَكَّةَ وَ لَا حَاضِرِيهَا التَّمَتُّعُ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ وَ لَيْسَ لَهُمْ إِلَّا الْقِرَانُ أَوْ الْإِفْرَادُ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ
- وَ حَدُّ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ - أَهْلُ مَكَّةَ وَ حَوَالِيهَا عَلَى ثَمَانِيَةِ وَ أَرْبَعِينَ مِيلًا وَ مَنْ كَانَ خَارِجًا مِنْ هَذَا الْحَدِّ فَلَا يَحُجُّ إِلَّا مُتَمَتِّعًا بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ وَ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ غَيْرَهُ

- «٥» ٦ بَابُ وَجُوبِ الْقِرَانِ أَوْ الْإِفْرَادِ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ وَ مَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَهَا دُونَ ثَمَانِيَّةٍ وَ أَرْبَعِينَ مِيلًا وَ عَدَمِ إِجْزَاءِ التَّمَتُّعِ لَهُ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ
- ١٤٧٣٦ - ١ - «٦» مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْحَلَبِيِّ وَ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ وَ أَبِي بَصِيرٍ كُلَّهُمْ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ: لَيْسَ لِأَهْلِ مَكَّةَ وَ لَا لِأَهْلِ مَرٍّ وَ لَا لِأَهْلِ سَرْفٍ مُتَعَةٌ وَ ذَلِكَ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ «١».
- (٦) - التهذيب ٥ - ٣٢ - ٩٦، و الاستبصار ٢ - ١٥٧ - ٥١٤.
- (١) - البقرة ٢ - ١٩٦.

مر و سرف

– الصحاح - تاج اللغة و صحاح العربية؛ ج ٢، ص: ٨١٤

• و بَطْنٌ مُرٌّ أَيضاً: موضعٌ، و هو من مكة على مرحلة.

– النهاية في غريب الحديث و الأثر؛ ج ٤، ص: ٣١٨

• و فيه ذكر «بطن مرّ، و مرّ الظهران» و هما بفتح الميم و تشديد الراء: موضع بقرب مكة.

مر و سرف

- لسان العرب؛ ج ٩، ص: ١٥٠
- و سَرَفٌ و حَوْلَ مَكَّةَ فِي بَوَادِيهَا. غَيْرُهُ: و سَرَفٍ اسْمٌ مَوْضِعٍ.
- مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ؛ ج ٥، ص: ٧٠
- و فِيهِ " لَيْسَ لِأَهْلِ سَرْفٍ مَتْعَةٌ ". سَرْفٌ - مِثَالُ كَتْفٍ -: مَوْضِعٌ قَرِيبٌ مِنْ التَّنْعِيمِ، وَ هُوَ مِنْ مَكَّةَ عَلَى عَشْرَةِ أَمْيَالٍ، وَ قِيلَ أَقْلٌ وَ أَكْثَرٌ.

- ١٤٧٣٧ - ٢ - «٢» وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَخِي مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عٍ لِأَهْلِ مَكَّةَ أَنْ يَتَمَتَّعُوا - بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَقَالَ لَا يَصْلِحُ أَنْ يَتَمَتَّعُوا - لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ «٣».
- وَ رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ فِي كِتَابِهِ «٤» وَ رَوَاهُ الْحَمِيرِيُّ فِي قُرْبِ الْإِسْنَادِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ نَحْوَهُ «٥».
- (٢) - التهذيب ٥ - ٣٢ - ٩٧، و الاستبصار ٢ - ١٥٧ - ٥١٥.
- (٣) - البقرة ٢ - ١٩٦.
- (٤) - مسائل علي بن جعفر - المستدركات - ٢٦٥ - ٦٣٧.
- (٥) - قرب الاسناد - ١٠٧.

- ١٤٧٣٨ - ٣ - «٦» وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ فِي كِتَابِهِ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ «٧» - قَالَ يَعْنِي أَهْلَ مَكَّةَ لَيْسَ عَلَيْهِمْ مُتَعَةٌ - كُلُّ مَنْ كَانَ أَهْلُهُ دُونَ ثَمَانِيَةِ وَ أَرْبَعِينَ مِيلًا - ذَاتَ عِرْقٍ «٨» وَ عُسْفَانَ «٩» كَمَا يَدُورُ حَوْلَ مَكَّةَ - فَهُوَ مِمَّنْ دَخَلَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ - وَ كُلُّ مَنْ كَانَ أَهْلُهُ وَرَاءَ ذَلِكَ فَعَلَيْهِمُ الْمُتَعَةُ.
- (٨) - ذات العرق - الحد الفاصل بين نجد و تهامة و منها إحرام أهل العراق (معجم البلدان ٤ - ١٠٧).
- (٩) - عسفان - موضع يبعد عن مكة المكرمة مرحلتين (معجم البلدان ٤ - ١٢١).

ذاتُ عِرْقٍ

- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي؛ ج ٢، ص: ٤٠٥
- (ذاتُ عِرْقٍ) مِيقَاتُ أَهْلِ الْعِرَاقِ وَ هُوَ عَنِ مَكَّةَ نَحْوَ مَرْحَلَتَيْنِ وَ يُقَالُ هُوَ مِنْ نَجْدِ الْحِجَازِ.
- مجمع البحرين؛ ج ٥، ص: ٢١٣
- و ذات عرق: الموضع الذي وقت لأهل العراق سمي بذلك لأن فيه عرقا و هو الجبل الصغير. و قيل العرق من الأرض: سبخة تنبت الطرفاء. و ذات عرق: أول تهامة و آخر العقيق و هو عن مكة نحوا من مرحلتين.
- تذكرة الفقهاء (ط - الحديثة)؛ ج ٧، ص: ٢٠٤
- قال بعض الجمهور: يحرم من مرحلتين، فإنه أقلّ المواقيت و هو ذات عرق «٣».

- التنقيح الرائع لمختصر الشرائع؛ ج ١، ص: ٤٤٧
- يقال: يللمم و ألملم و يرمرم، و هو على **مرحلتين** من مكة، و قال ياقوت: جبل من جبال تهامة على **ليلتين** من مكة،
- التنقيح الرائع لمختصر الشرائع؛ ج ١، ص: ٤٤٧
- الجحفة
- و هي موضع على سبع مراحل من المدينة و ثلاث عن مكة و بينها و بين البحر ستة أميال، و قيل ميلان، و قيل منزل ما بين مكة و المدينة قريب من رابغ بين بدر و خليص.
- قاله في المصباح. و انما سميت الجحفة لإجحاف السيل بها و بأهلها.

- ١٤٧٣٩ - ٤ - «١» وَ عَنْهُ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ النَّخَعِيِّ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ: فِي حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ - قَالَ مَا دُونَ الْمَوَاقِيتِ إِلَى مَكَّةَ - فَهُوَ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَ لَيْسَ لَهُمْ مُتَعَةٌ.

• ۱۴۷۴ - ۵ - «۲» وَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ - قَالَ مَا دُونَ الْأَوْقَاتِ إِلَى مَكَّةَ.

• أَقُولُ: هَذَا يُقَارَبُ مَا مَرَّ مِنْ حَدِيثِ زُرَّارَةَ «۳» إِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ مَا دُونَ الْمَوَاقِيتِ كُلِّهَا وَ إِلَّا أَمَكَنَ حَمْلُهُ عَلَى التَّقِيَّةِ.

• ١٤٧٤١ - ٦ - «٤» وَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ ابْنِ مُسْكَانٍ عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع لَيْسَ لِأَهْلِ سَرْفٍ وَ لَا لِأَهْلِ مَرٍّ - وَ لَا لِأَهْلِ مَكَّةَ مُتَعَةٌ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ «٥».

• وَ رَوَاهُ الْكَلْبِيُّ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ مِثْلَهُ «٦».

- ١٤٧٤٢ - ٧ - «٧» وَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ السُّنْدِيِّ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ - حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ «١» - قَالَ ذَلِكَ أَهْلُ مَكَّةَ لَيْسَ لَهُمْ مُتَعَةٌ - وَ لَا عَلَيْهِمْ عُمْرَةٌ قَالَ قُلْتُ: فَمَا حَدُّ ذَلِكَ - قَالَ ثَمَانِيَةٌ وَ أَرْبَعِينَ مِيلًا مِنْ جَمِيعِ نَوَاحِي مَكَّةَ - دُونَ عُسْفَانَ وَ دُونَ ذَاتِ عِرْقٍ.

-
- (١) - التهذيب ٥ - ٣٣ - ٩٩، و الاستبصار ٢ - ١٥٨ - ١٥٧.
- (٢) - التهذيب ٥ - ٤٧٦ - ١٦٨٣.
- (٣) - مر في الحديث ٣ من هذا الباب.
- (٤) - التهذيب ٥ - ٤٩٢ - ٥٦٧١.
- (٥) - البقرة ٢ - ١٩٦.
- (٦) - الكافي ٤ - ٢٩٩ - ١. (٧) - التهذيب ٥ - ٤٩٢ - ١٧٦٦.

- ١٤٧٤٣ - ٨ - «٢» مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ فِي عُيُونِ الْأَخْبَارِ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ عَنِ الرَّضَّاعِ فِي كِتَابِهِ إِلَى الْمَأْمُونِ قَالَ: وَلَا يَجُوزُ الْحَجُّ إِلَّا مُتَمَتِّعًا - وَلَا يَجُوزُ الْقِرَانُ وَالْأَفْرَادُ الَّذِي تَسْتَعْمَلُهُ الْعَامَّةُ - إِلَّا لِأَهْلِ مَكَّةَ وَحَاضِرِيهَا.

- ١٤٧٤٤ - ٩ - «٣» مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي حَدِيثٍ قَالَ: وَ **أَهْلُ مَكَّةَ** لَا مُتْعَةَ لَهُمْ.

- ١٤٧٤٥ - ١٠ - «٤» وَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ حَرِيزٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ - حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ «٥» - قَالَ مَنْ كَانَ مَنْزِلُهُ عَلَى ثَمَانِيَةِ عَشَرَ مِيلًا مِنْ بَيْنِ يَدَيْهَا - وَ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ مِيلًا مِنْ خَلْفِهَا - وَ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ مِيلًا عَنْ يَمِينِهَا - وَ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ مِيلًا عَنْ يَسَارِهَا - فَلَا مُتَعَةَ لَهُ مِثْلُ مَرٍّ «٦» وَ أَشْبَاهِهِ.
- أَقُولُ: هَذَا غَيْرُ صَرِيحٍ فِي حُكْمِ مَا زَادَ عَنْ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ مِيلًا فَهُوَ مُوَافِقٌ لِغَيْرِهِ فِيهَا وَ فِيمَا دُونَهَا فَيَبْقَى تَصْرِيحُ حَدِيثِ زُرَّارَةَ وَ غَيْرِهِ بِالتَّفْصِيلِ سَالِمًا عَنْ الْمُعَارِضِ.

- (١) - البقرة ٢ - ١٩٦.
- (٢) - عيون أخبار الرضا (عليه السلام) ٢ - ١٢٤، و أورد نحوه عن تحف العقول - ٤١٩.

- (٣) - الكافي ٤ - ٣٠٠ - ٥، و أورد قطعات منه في الحديث ٢ من الباب ٧، و في الحديث ٥ من الباب ٩، و في الحديث ١ من الباب ١٦، و في الحديث ١ من الباب ١٧، و في الحديث ١٥ من الباب ٢١ من هذه الأبواب.
- (٤) - الكافي ٤ - ٣٠٠ - ٣.
- (٥) - البقرة ٢ - ١٩٦.

- (٦) - مر - قرية قرب مكة على واد اسمه وادي الظهران فسميت القرية باسمه مر الظهران (معجم البلدان ٤ - ٦٣).
- وسائل الشيعة، ج ١١، ص: ٢٦٢

- ١٤٧٤٦ - ١١ - «١» وَ عَنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ دَاوُدَ عَنْ حَمَّادٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ أَهْلِ مَكَّةَ أَيُّهُمْ يَتَمَتَّعُونَ - قَالَ لَيْسَ لَهُمْ مُتَعَةٌ الْحَدِيثُ.

- ١٤٧٤٧ - ١٢ - «٢» وَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ: قُلْتُ لِأَهْلِ مَكَّةَ مُتَعَةً قَالَ لَا وَ لَا لِأَهْلِ بُسْتَانَ - وَ لَا لِأَهْلِ ذَاتِ عِرْقٍ وَ لَا لِأَهْلِ عُسْفَانَ وَ نَحْوِهَا «٣».

حد البعد

- أقول: وَ تَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَى بَعْضِ الْمَقْصُودِ «٤» وَ يَأْتِي مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ «٥».
- (١) - الكافي ٤ - ٣٠٠ - ٤، و أوردته بتمامه في الحديث ٧ من الباب ٩ من هذه الأبواب.
- (٢) - الكافي ٤ - ٢٩٩ - ٢.
- (٣) - روى العياشي في تفسيره أكثر أحاديث هذا الباب و أكثر الأبواب التي بعده (منه - قده).
- (٤) - تقدم في الحديث ٢٩ من الباب ٢ من هذه الأبواب.
- (٥) - ياتي في الأحاديث ٣، ٤، ٥ من الباب ٨، و في الباب ٩ من هذه الأبواب.

حد البعد

- الخلاف؛ ج ٢، ص: ٣٣٥
- مسألة ١٥٢ [حكم الصلاة المسافرين إذا أتم الإمام صلاته]
- إذا كان الامام مقيماً أتم وقصر من خلفه من المسافرين، وان كان مسافراً قصر وقصروا، و من كان من أهل مكة فلا يقصر لأن المسافة نقصت عما يجب فيه التقصير.
- وقال الشافعي: ان كان الامام مقيماً أتم وأتم من خلفه من المقيمين والمسافرين، وان كان مسافراً قصر وقصر من خلفه من المسافرين وأتم المقيمون «٥».
- و به قال أبو حنيفة «٦».
- وقال مالك: يقصر كما قالوا: و زاد فقال: يقصر أهل مكة و ان كانت
- الخلاف، ج ٢، ص: ٣٣٦
- المسافة قريبة مع قوله بأن التقصير في أربعة برد «١».
- دليلنا: إنا قد بينا فيما تقدم من كتاب الصلاة أن فرض المسافر التقصير، وأنه لا يجوز له التمام، و إن صلى خلف المقيم، فمن أوجب التمام فعليه الدلالة.
- فأما أهل مكة، فلم تحصل لهم المسافة التي يجب فيها التقصير.
- و روى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «يا أهل مكة لا تقصروا في أقل من أربعة برد» «٢» و هذا نص.
-
- (٥) المجموع ٨: ٤: ٣٥٧ و ٨: ٩١، و المغنى لابن قدامة ٣: ٤٣٥، و بداية المجتهد ١: ٣٣٦، و المنهل العذب ٢: ١٢ - ٢٢.
- (٦) المجموع ٤: ٣٥٧ و ٨: ٩١، و المنهل العذب ٢: ٢١ - ٢٢، و بداية المجتهد ١: ٣٣٦.
- (١) المغنى لابن قدامة ٣: ٤٣٥، و بداية المجتهد ١: ٣٣٦، و المنهل العذب ٢: ٢١ - ٢٢، و المجموع ٤: ٣٥٧ و ٨: ٩١.
- (٢) سنن الدارقطني ١: ٣٨٧ حديث ١.

المعتبر في شرح المختصر؛ ج ٢، ص: ٤٦٥

والشروط خمسة:

الأول: «المسافة»

وهي «أربعة وعشرون ميلاً» مسير يوم تام، وهو مذهب علمائنا أجمع، وأحدى الروايين عن ابن عباس، وقال الأوزاعي عامة العلماء قائلون به، وبه تأخذ، وقال الشافعي، وأحمد: ثمانية وأربعون ميلاً بالهاشمية، وذلك مسير يومين قاصدين، وبه قال مالك، لقول ابن عباس وابن عمر «يا أهل مكة لا تقصروا الصلاة في أدنى من أربعة برد من عسفان إلى مكة» «١» ولأنها مسافة تجمع مشقة السفر من الحل والشدة، فجاز التقصير فيها. وقال داود: يلحق الحكم بالسفر القصير كالتويل، لما روى «أن النبي صلى الله عليه وآله إذا سافر فرسخاً قصر الصلاة» «٢» وعن أنس «كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا خرج ثلاثة أميال، أو ثلاثة فراسخ صلى ركعتين» «٣» وقال أبو حنيفة: مسير ثلاثة أيام، لقوله عليه السلام «يمسح المسافر ثلاثة أيام ولياليهن» «٤» ولأن الثلاثة متفق عليها، وليس فيما دون ذلك اتفاق ولا توقيف. لذا: إن مسير يوم يسمى سفراً، فيثبت معه القصر، أما إن مسير اليوم سفر فلقوله عليه السلام «لا يحل لأمرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسير يوم إلا مع ذي محرم» «٥».

ولأن القصر لو لم يثبت مسير يوم لما ثبت مع ما زاد، لأن مشقته تزول براحة

(١) سنن البيهقي ج ٣ ص ١٣٧.

(٢) لم نجده.

(٣) صحيح مسلم ج ١ صلاة المسافرين ح ١٢ ص ٤٨١.

(٤) سنن ابن ماجه كتاب الطهارة ح ٥٥٦.

(٥) سنن البيهقي ج ٣ ص ١٣٩.

المعتبر في شرح المختصر، ج ٢، ص: ٤٦٦

الليل، وقد روى الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام قال «انما وجبت التقصير في ثمانية فراسخ لا أقل من ذلك ولا أكثر، لأن ثمانية فراسخ مسير يوم للعامة والقوافل والأقالق فوجب التقصير في مسير يوم، قال ولو لم تجب في مسير يوم، لما وجب في مسير سنة لأن كل يوم يكون بعد هذا اليوم فإنما هو نظير هذا اليوم، فلو لم يجب في هذا اليوم لما وجب في نظيره» «١». ولأن مقتضى الدليل وجوب القصر مع السفر كيف كان، ترك العمل فيما نقص عن يوم فيعمل به في اليوم، وروى محمد بن مسلم عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال «سافر رسول الله صلى الله عليه وآله إلى ذي خشب، وهي مسيرة يوم عن المدينة يكون إليها بريدان أربعة وعشرين ميلاً، فقصر، وأطفر، فصارت سنة» «٢». ومن طريق الأصحاب: ما رواه عبيد بن القسم عن أبي عبد الله عليه السلام قال «في التقصير حده أربعة وعشرون ميلاً يكون ثمانية فراسخ» «٣» وعن علي بن يقطين عن أبي الحسن الأول عليه السلام قال «يجب التقصير إذا كان مسيرة يوم» «٤» وعن أبي أيوب عن أبي عبد الله عليه السلام «سأنته عن التقصير فقال في بريدان أو بياض يوم» «٥». وحجة الشافعي ضعيفة، لأنها استناد إلى قول ابن عمر، وليس حجة، وقول ابن عباس معارض برواية مسير اليوم عنه، وحجة أبي حنيفة ضعيفة، لأنها لا تسلم أن ذلك حد السفر، بل لا يكون بياناً لمدة المبيح، ثم هو معارض برواية اليوم التي رواها، وحجة داود ضعيفة، لأن تقصير النبي صلى الله عليه وآله في تلك المواطن لا يدل على أنها

(١) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة المسافر باب ١ ح ١.

(٢) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة المسافر باب ١ ح ٤ (رواه عن عبد الله بن يحيى عن الصادق «ع»).

(٣) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة المسافر باب ١ ح ١٤ (رواه بلا «يكون ثمانية فراسخ»)

(٤) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة المسافر باب ١ ح ١٦.

(٥) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة المسافر باب ١ ح ٧.

المعتبر في شرح المختصر، ج ٢، ص: ٤٦٧

هي المقصودة بانفرادها، فجاز أن يكون عليه السلام يرخّص بالتقصير عند تلك الغاية مع قصد المسافة، ومع الاحتمال لا يبقى حجة.

مسئلة: الفسخ «ثلاثة أميال»

اتفاقاً، والميل أربعة آلاف ذراع، وفي بعض أخبارنا عن أهل البيت عليهم السلام «ثلاثة آلاف وخمسمائة ذراع» «١» وقال بعض أصحاب الشافعي: اتى عشر ألف قدم، وقال أهل اللغة: قدر مد البصر من الأرض.

لذا: أتينا ببيان المسافة تعتبر بمسير اليوم، وللإيل بالسير العام، وذلك يشهد لما قلناه، ولأن الوضع اللغوي يقارب ما قلناه فكان المصير إليه أولى.

(١) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة المسافر باب ٢ ح ١٣.

- الصحاح - تاج اللغة و صحاح العربية؛ ج ٥، ص: ١٨٢٣
- و الفرسخ ثلاثة أميال.
-
- كتاب العين؛ ج ٤، ص: ٣٣٢
- فرسخ
- : الفرسخُ ثلاثة أميال و يقال للذى لا فرجه فيه من الأشياء: ما فيها فرسخٌ
-
- النهاية فى غريب الحديث و الأثر؛ ج ١، ص: ١١٦
- (س) و منه
- الحديث «لا تقصر الصلاة فى أقلّ من أربعة بُرد»
- و هى ستة عشر فرسخا، و الفرسخ ثلاثة أميال، و الميل أربعة آلاف ذراع.

- فصل (فی ذکر أقسام الحج)
- الحج على ثلاثة أقسام: تمتع بالعمرة إلى الحج، و قران، و أفراد.
- فالتمتع هو فرض من نأى عن المسجد الحرام، و حدّه من كان بينه و بين المسجد من كل جانب اثنا عشر ميلا، فلا يجوز لهؤلاء التمتع مع الإمكان، فإذا لم يمكنهم التمتع أجزاءهم الحجة المفردة أو القارئة.
- و من كان من أهل حاضرى المسجد الحرام- و هو من كان بينه و بين المسجد أقل من اثنى عشر ميلا من أربع جوانبه- ففرضه القران و الأفراد و لا يجزيه التمتع بحال.

- ٢- فصل فى ذكر أقسام الحج
- الحج على ثلاثة أضرب: تمتع، وقران، و افراد.
- فالتمتع [ص گ هو] فرض من لم يكن [ص س من] حاضرى «١٠» المسجد الحرام.
- و القران و الافراد «١١» فرض من كان [ص س من] حاضريه.
- و حده من كان بينه و بين المسجد الحرام اثنا عشر ميلا من اربع جوانب البيت.

- ثم الحج إما تمتع بالعمرة بتقديمها و استيفاء مناسكها إحراما و طوافا و سعيًا، و الإحلال منها تقصيرا، و الإتيان بعدها بمناسك الحج، فهو فرض كل ناء عن مكة ممن ليس من أهلها «١» و لا حاضرين المسجد.
- و أقل نأيه أن يكون بينه و بينها من كل جانب اثنا عشر ميلا فما فوقها جملتها من الجوانب الأربع ثمانية و أربعون ميلا، فمن هذا حكمهم لا يجزيهم في حجة الإسلام إلا التمتع أو قران بإقران سياق الهدى إلى الإحرام، و استيفاء مناسك الحج كلها و الاعتماد بعدها، أو أفراد بأفراد الحج من ذلك و الإتيان بما يأتي القارن سواء عدا سياق الهدى فكل منهما فرض أهل مكة و حاضريها ممن بينه و بينها ما حددناه فما دونه.

- والحج ثلاثة أقسام تمتع بالعمرة إلى الحج وقران و إفراد. فالأول فرض من لم يكن من حاضري المسجد الحرام و الحاضر من كان بين منزله و بين المسجد الحرام اثنا عشر ميلا فإن زاد على تلك المسافة لم يكن من حاضريه. و القران و الإفراد فرض حاضريه و من كان فرضه القران و الإفراد لم يصح منه التمتع و روى أنه يصح و لا يلزمه دم المتعة إن كان من أهل مكة و إن كان فرضه التمتع لم يجزئ القران و لا الإفراد إلا مضطرا و من تمتع بالعمرة إلى الحج و جب عليه الإحرام من ميقات أهله و إن و جب عليه القران و الإفراد أحرم من بيته إن كان مكيا و إن لم يكن مكيا أحرم من دويرة أهله.

- الفصل الأول
- أما أقسامه فثلاثة: تمتع بالعمرة إلى الحج و قران و أفراد.
- فالتمتع: أن يقدم على أفعال الحج عمرة يتحلل منها و يستأنف الإحرام للحج.
- و القران: أن يقرن بإحرام الحج سياق الهدى.
- و الأفراد: أن يفرد الحج من الأمرين معا، بدليل الإجماع الماضي ذكره.
- فالتمتع فرض الله على من لم يكن من أهل مكة و حاضريها، و هم من كان بينه و بينها اثنا عشر ميلا فما دونها، لا يجزئهم مع التمكن فى حجة الإسلام سواه، بدليل الإجماع و طريقة الاحتياط و اليقين لبراءة الذمة.

- باب في أقسام الحجّ
- الحج على ثلاثة أقسام، تمتع بالعمرة إلى الحج، وقران، و إفراد، و إنّما كان ذلك لاختلاف المكلفين في الجهات، و الا لو كان عالم اللّٰه نائياً عن الحرم، كان الحج قسماً واحداً، و هو التمتع بالعمرة إلى الحج، و لو كان العالم مستوطنين الحرم، كان الحج ضرباً واحداً، إمّا قراناً، أو إفراداً، فالتمتع، هو فرض من نأى عن الحرم، و حدّه، من كان بينه و بين المسجد الحرام، ثمانية و أربعون ميلاً، من أربعة جوانب البيت، من كل جانب اثنا عشر ميلاً،

- فلا يجوز لهؤلاء إلا التمتع، مع الإمكان، فإذا لم يمكنهم التمتع، أجزاءهم الحجة المفردة، مع الضرورة، و عدم الاختيار.
- و أمّا من كان من أهل حاضرى المسجد الحرام، و هو من كان بينه و بين المسجد الحرام، أقل من اثنى عشر ميلا، من أربعة جوانبه، ففرضه القرآن، أو الافراد، مخير فى ذلك، و لا يجزيه التمتع بحال.

- الفصل الأول أما أقسامه فثلاثة:
- متمتع بالعمرة إلى الحج و قران و أفراد، فالتمتع أن تقدم على أفعال الحج عمرة يتحلل منها و يستأنف الإحرام للحج، و القرآن أن يقرن بإحرام الحج سياق الهدى، و الأفراد أن يفرد الحج من الأمرين.
- و التمتع «١» فرض من لم يكن من أهل مكة و حاضريها- و هم من كان بينه و بينها اثنا عشر ميلا فما دونها- لا يجزيهم مع التمكن من حجة الإسلام سواه. «٢»
- و أما أهل مكة و حاضروها ففرضهم القرآن و الأفراد و لا يجزيهم في حجة الإسلام سواه. «٣»

(١) في الأصل: «فالتمتع».

(٢) في «س»: «غيرها» بدل «سواه» و لعل التأنيث بلحاظ حجة التمتع.

(٣) في الأصل: غيره.

إصباح الشيعة بمصباح الشريعة، ص: ١٥٠

و الحج ضربان: مفروض و مسنون، فالمفروض: حج الإسلام و حج النذر و العهد «١» و حج الكفارة، و المسنون ما عدا ذلك، و يفارق الواجب في أنه لا يجب الابتداء به و يساويه بعد الدخول فيه في وجوب المضى فيه و في سائر أحكامه إلا وجوب القضاء له إذا فات.

كيدري، قطب الدين، محمد بن حسين، إصباح الشيعة بمصباح الشريعة، در يك جلد، مؤسسه امام صادق عليه السلام، قم - ايران، اول، ١٤١٦ هـ ق

- المقدمة الثالثة: في أنواع الحج، و هي ثلاثة: تمتع، و قران، و إفراد.
- فالتمتع هو الذى يقدم عمرته أما حجة نأويا بها التمتع، ثم ينشئ إحراما بالحج من مكة، و هذا فرض من ليس من حاضري مكة.
- و حدّه من بعد عنها بثمانية و أربعين ميلا من كل جانب، و قيل:
- اثنا عشر ميلا فصاعدا من كل جانب (١)، و لا يجوز لهؤلاء العدول عن التمتع إلى الإفراد و القران، إلا مع الضرورة.

-
- و من كان بينه و بين البيت اثنا عشر ميلا ففرضه القران أو الافراد، و من نأى ففرضه التمتع.

•
•
و هذا القسم فرض من كان بين منزله و بين مكة اثنا عشر ميلا فما زاد من كل جانب و قيل ثمانية و أربعون ميلا فإن عدل هؤلاء إلى القران أو الأفراد في حجة الإسلام اختيارا لم يجوز و يجوز مع الاضطرار.

- مسألة: حد حاضري المسجد الحرام من كان بين منزله و بين مكة «ثمانية و أربعون» ميلا من كل جانب،
- و به قال الشافعي، قال: لأنه مسافة القصر، و قال الشيخ: من كان بين منزله و المسجد «اثنا عشر» ميلا من كل جانب.
- لنا: ما رواه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال «أهل مكة ليس عليهم متعة، كل من كان أهله دون ثمانية و أربعون ميلا ذات عرف و عسبان كما يدور حول مكة هو ممن دخل في هذه الآية. و كل من كان أهله وراء ذلك فعليه المتعة» «٥». و في رواية الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال «في حاضري المسجد الحرام، قال عليه السلام ما دون المواقيت إلي مكة فهو من حاضري المسجد الحرام، و ليس لهم متعة» «٦» و روى عبيد الله الحلبي
- (٥) الوسائل ج ٨ أبواب أقسام الحج باب ٦ ح ٣ ص ١٨٧.
- (٦) الوسائل ج ٨ أبواب أقسام الحج باب ٦ ح ٤ ص ١٨٧.

- و سليمان بن خالد و أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال «ليس لأهل مكة، و لا لأهل سرف و لا لأهل مر، متعة، لقوله تعالى ذَلِكْ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حِ اضْرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ» «١» و معلوم ان هذه المواضع أكثر من اثني عشر ميلا، فاذن ما أعهدده الشيخ نادر، لا عبرة به.
- و لو حج هؤلاء بالتمتع لم يجزيهم، و به قال أبو حنيفة، و قال الشافعي يجزيهم لنا: قوله تعالى ذَلِكْ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حِ اضْرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ «٢» و الظاهر ان الإشارة راجعة الى جميع ما تقدم، و حكى عن بعض فضلاء العربية: انهم قالوا تقديره ذلك التمتع، و قول الشافعي يرجع الى الهدى. قلنا كما يحتمل ذلك رجوعه إلي الجملة، لكن هذا أتم فائدة، فيكون أرجح، و يدل على ذلك من طريق أهل البيت روايات، منها ما ذكرنا.

- فالتمتع فرض الله على من لم يكن من أهل مكة و حاضريها- و هم من كان بينهم و بينها اثنا عشر ميلا فما فوقها- لا يجزئهم مع التمكن في حجة الإسلام سواه «١»، خلافا لجميع الفقهاء «٢».
- لنا إجماع الإمامية و اليقين لبراءة الذمة «٣»، لأن من وجب عليه الحج و لم يكن من حاضري المسجد الحرام [و] حج حجة الإسلام برئت ذمته بيقين و ليس كذلك إذا حج غيرها،